

OMAN  
(opening)

كلمة سلطنة عمان في جلسة اعتماد التقرير الوطني  
الثاني ضمن الية الاستعراض الدوري الشامل  
الدورة ( ٣١ ) لمجلس حقوق الانسان

سعادة الرئيس

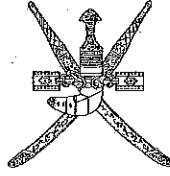
أعضاء الوفود الكرام

...اسمحولي بداية،

أن أتقدم باسمي وباسم كافة أعضاء الوفد بالشكر لجميع  
أعضاء الوفود، على مشاركتهم في جلسة اعتماد نتائج  
الاستعراض الدوري الشامل الخاص بسلطنة عُمان، في  
جولته الثانية،

وأن اتقدم بجزيل الشكر لفريق الترويج لكل من الجبل  
الأسود وجنوب أفريقيا وفيتنام على جهودهم التي بذلوها  
معنا،

كما نهدي إليكم سعادة الرئيس، ولأعضاء مكتبكم وفريق  
المفوضية السامية لحقوق الإنسان أسمى عبارات الشكر  
والتقدير على جهودكم المستمرة في مجلس حقوق الانسان.



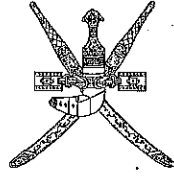
سعادة الرئيس.

أعضاء الوفود.

انطلاقاً من إيمان سلطنة عُمان الراسخ بجدوى آلية المراجعة الدورية الشاملة وأهميتها ودورها في تطوير، وترسيخ منظومة حقوق الإنسان، فإننا حرصنا ، ومنذ الجولة الأولى، على التفاعل الإيجابي، والمسؤول مع هذه الآلية، وسعينا دائماً إلى بذل كل الجهود وتسخير الإمكانيات الضرورية وتكليف الكفاءات المناسبة، حرصاً منا على حسن التفاعل مع مخرجاتها.

ولا نمثُ عليكم إذا ذكرنا أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سلطنة عمان قد رصدت جزءاً من مساهمتها الطوعية لتطوير آليات المجلس، فتلك قناعةً لدينا بضرورة التعاون مع هذه الآلية، وتجسيداً لمعاني التعاون مع المجلس عمومًا، وآلية الاستعراض الدوري خصوصًا.

لقد شكل تعديل النظام الأساسي للدولة (الدستور) سنة ٢٠١١م قمة التفاعل الإيجابي مع مخرجات تلك الآلية، ومع مجمل التوصيات، وهو دليل على التعاطي معها بإيجابية عالية؛ إذ ضمن هذا النظام جميع الحقوق على النحو المنصوص عليه في الأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان.



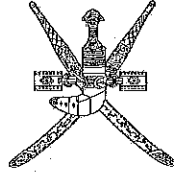
لقد قامت السلطنة بتشكيل العديد من اللجان الداخلية المتخصصة من أجل التشاور والتدارس والإعداد للانضمام إلى الاتفاقيات التي قبلت النظر في الانضمام إليها، ورفع التحفظات التي عبّرت عن رغبتها في دراسة إمكانية رفعها، وقد قامت بالعديد من الإجراءات المتقدمة؛ بغية الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الآتية :

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦ م.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.
- اتفاقية الاختفاء القسري.

كما أن السلطنة قد قطعت شوطاً كبيراً في سحب تحفظها على الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).  
سعادة الرئيس.

أعضاء الوفود الكرام.

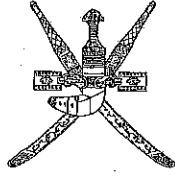
نود أن نُعربَ لكم عن تقديرنا للحوار الرفيع والمهم والمثمر، الذي دار في جلسة مراجعة التقرير الدوري الثاني لسلطنة عُمان التي عقدت بتاريخ (٥) الخامس من نوفمبر ٢٠١٥م والذي كان من مخرجاته ٢٣٣ (مائتان وثلاث وثلاثون) توصية، تم التعامل معها بكل جدية، وتم إيلاؤها العناية



والجهد اللازمين. كما تمّ تدارسها والبث فيها عبر المؤسسات واللجان المشكّلة بصورة تشاركية وتمثيلية، سواء عبر اللجنة القانونية التي شكّلت خصيصاً لهذا الغرض، أو عبر قنوات الاتصال مع الهيئات واللجان والإدارات والوزارات المعنية، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، علاوة على اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث تمّ أخذ رأيها في جميع المراحل بداية بالعرض والدراسة، وتحديد الموقف، وانتهاءً بالية تنفيذ ما تم قبوله من التوصيات.

لقد قبّلت السلطنة ١٦٩ (مائة وتسعة وستين) توصية بين قبول، وقبول جزئي ولم تحظ ٣٦ (ست وثلاثون) توصية بالتأييد فيما أحيط علماً ب ٢٨ (ثمان وعشرين) توصية، وقد شمل القبول معظم المجالات، إذ تم قبول ٣٠ (ثلاثين) توصية بخصوص الجانب المعياري من اتفاقيات وعهود وبروتوكولات ذات صلة بحقوق الإنسان، بما يؤكد على التماشي السليم باتجاه مزيد من الانضمام إليها، ولكن بثؤدة وروية وخطاً ثابتة، ومدروسة بما يحقق المصلحة الفضلى للوطن ومواطنيه، وينسجم مع بيئته، وواقعه.

كما بلغت التوصيات المقبولة بخصوص حقوق المرأة الخاصة والعامة وفي جميع المجالات ٤٤ (أربع وأربعون) توصية، وبلغ عدد التوصيات المقبولة الخاصة بحقوق الطفل

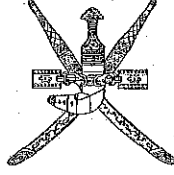


٢٤ (أربع وعشرون) توصية، بما يؤكد على مكانة المرأة والطفل في السلطنة؛ إذ يهتم بها القانون الدولي بوصفها فئاتٍ ضعيفة ، ولا أدل على ذلك من تلك الشهادات التي أعطاها خبراء لجنة الطفل التابعة للأمم المتحدة بمناسبة مناقشة التقرير الدوري الثالث والرابع حول تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل في شهر يناير الماضي، بأنه ما من شك في بذل عُمان جهود معتبرة في هذا المجال.

وليس بعيدًا عن ذلك اهتمام السلطنة بذوي الإعاقة حيث بلغت نسبة التوصيات المقبولة ٧ (سبع) توصيات.

أما في مجال التنمية البشرية التي تعتقد السلطنة أنها تحقق فيه نموًا مطردًا شهدت لها به التقارير الدولية، أي في مجالات الصحة والتعليم والسكن والبيئة، فقد بلغت ١٧ (سبع عشرة) توصية. وفي هذا الصدد تشير السلطنة إلى موافقتها على النظر في الانضمام إلى اتفاقية مناهضة التمييز في التعليم، وتدعو إلى مزيد من التعريف بهذه الاتفاقية، وتؤكد حرصها على مزيد من التعاون مع منظمة اليونيسكو.

أما بخصوص التوصيات الخاصة بمنظمات حقوق الإنسان، وبالتنظيم، والتجمع، والتعبير والمشاركة السياسية للمرأة، وتمكينها فقد بلغت التوصيات المقبولة ٣٢ (اثنان وثلاثون) توصية وهو ما يؤكد السعي الدائم لتطوير المشاركة

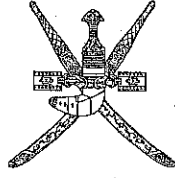


السياسية، والحقوقية، ومناخ الحريات والتعبير، ودعم منظمات المجتمع المدني.

وفي مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الجريمة ومكافحة الإرهاب قبلت السلطنة ٥ (خمس) توصيات.

أما في المجال الإنساني ومجال احترام الخصوصية واحترام حقوق العمالة الوافدة والتسامح الديني، فقد أكدت السلطنة احترامها لهذه القيم، ورعايتها لها، إضافة إلى جهودها المبذولة في مجال المساعدات الإنسانية.

وأما التوصيات المرفوضة والتي بلغت ٣٦ (ست وثلاثون) توصية، فتجدر الإشارة إلى التكرار بخصوص أغلبها بحيث يمكن اختزال الرفض لتصبح أقل من ذلك بكثير؛ إذ يمكن اعتبار التوصيات الخاصة مثلا بالمحكمة الجنائية، وعددها (٧) سبعة، أو التوصيات الثمانية الخاصة بإلغاء عقوبة الإعدام (١) توصية واحدة لكل موضوع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سلطنة عُمان تطبق مقتضيات القانون الدولي بخصوص الضمانات المحيطة بتطبيق عقوبة الإعدام، وتأجيل تنفيذها كتمتع المحكوم عليهم بالعفو السلطاني، أو عفو أصحاب الحقوق باستبدال العقوبة، بحيث يكاد يكون تنفيذها منعدماً؛ إذ اقتصر على الجرائم الكبرى والفظيعة، والأشد خطورة. كما أن الرفض الخاص بالبروتوكولات والتي لم يتم الانضمام إلى العهد أو الاتفاقية الأصلية يعتبر



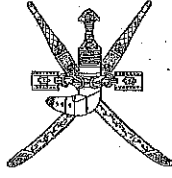
نتيجة حتمية ومن ثم يمكن اعتبار التوصية سابقة لأوانها،  
والشيء نفسه بالنسبة للتوصيات التي تطالب بالانضمام دون  
تحفظ، والحال أن التحفظ حقٌّ مكفول لكل الدول، إضافة إلى  
الصيغ التفصيلية والواردة على خلاف صيغة التوصية ،  
والتي تم رفضها أساساً لصيغتها تلك.

ويمكن اعتبار التوصيات المرفوضة عمومًا إما لتعارضها  
وعدم اتساقها مع توجهات السلطنة، وثقافتها وواقعها  
ومصالحها حاضرا ومستقبلا، وإما لكون السلطنة تعتبرها  
سابقة لأوانها، وأن عليها استكمال الانضمام إلى الاتفاقيات  
والعهود وترسيخ وتفعيل ما تم قبوله وإنجاز ما وعدت  
بالانضمام إليه وإتمام دراسة ما وعدت بدراسته قبل الخوض  
في مواضيع جديدة، لا يمكن تحمل تبعاتها في الوقت الراهن.

سعادة الرئيس.

أعضاء الوفود.

إن سلطنة عُمان التي بذلت وتبذل كل الجهود من أجل تطوير  
واقع حقوق الإنسان في السلطنة باطراد، قد حققت على  
طوال العقود الماضية في مجال حقوق الإنسان إنجازات  
مذهلة واقعيًا وقانونيًا، غير أنها ، ومن خلال حرصها على  
ضرورة بلوغ أعلى المراتب في مجال احترام وتكريس



حقوق الإنسان، فهي تسعى باستمرار لاتباع أقوم المسالك لبلوغ هذا الهدف المنشود ، ولعل أهمها هو ذلك التفاعل الإيجابي مع آليات هذا المجلس، وأن ما نضعه بين أيديكم هو ثمرة زكية للجهد المشترك، والحوار المحمود.

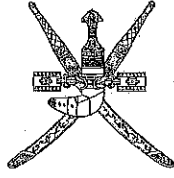
ونريد أن نشدد هنا على أن قبولنا بالتوصيات كان اتساقا مع أحكام النظام الأساسي للدولة (الدستور) ، وأحكام الشريعة الإسلامية، وجاء متأسلا في البيئة والمجتمع ونابعا من أعماق إنشغالاتنا. وإنما نعتقد أن نظيرانتنا من الدول قد أخلصت النصيحة، وأحسن القول، وعبرت عن فهمها لواقع السلطنة ، ومتطلبات شعبها في أغلب التوصيات، كما أن قبولنا بالعديد من التوصيات كان من باب التأكيد والمجارية؛ لكون بعض التوصيات كانت واقعا ملموسا، وبعضها كان مبرمجا أصلا ، وبعضها الآخر كُنّا قد شرعنا وبدأنا في إنجازه بالفعل. أي أنه في العديد من الحالات سبق التنفيذ للتوصية التي لم تكن إلا تأكيدا على سلامة الاختيار ، وحسن التوجه.

سعادة الرئيس.

أعضاء الوفود.

إن سلطنة عُمان بلدٌ يحقق كل يوم منجزات على طريق التنمية والعيش الكريم، ويحافظ على أمنه وأمن شعبه في





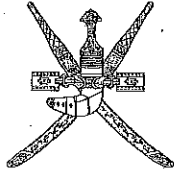
منطقة متوترة، وإنه بلد ينعم فيه الشعب بالرفاه الاقتصادي، وتلجأ إليه القوى العاملة الأجنبية لتحظى بالعمل الكريم والأجر العادل واحترام الحقوق. فلا شيء يعلو فوق القانون والمؤسسات في بلد ينعم فيه الناس بالعدل، وتزداد فيه المشاركة السياسية باطراد.

إن قضايا حقوق الانسان، واحترام حقوق الآخرين، وعدم التعرض لكرامتهم واحترام معتقداتهم وعدم ازدراء أديانهم هي من الاهتمامات والقضايا التي تُوليها السلطنة الأهمية القصوى، وفي هذا السياق يأتي تعاملنا الإيجابي مع مجمل هذه التوصيات.

سعادة الرئيس.

أعضاء الوفود.

ان السلطنة ماضية بكل عزم وثبات في اتجاه مزيد من الحريات والحقوق، وأنها ستبذل في سبيل ذلك كل الجهود الممكنة، وستضع لأجل ذلك كل الإمكانيات المتاحة. وإننا منفتحون على خبراتنا الوطنية، مُنصتون إليها، كما أننا نعمل على الاستفادة من التجارب والخبرات الإقليمية والدولية.



وانطلاقاً من إيماننا بأنه ما من دولة حققت الكمال المنشود في هذا المجال، وما من دولة تدعيه، وإنما هو عمل دؤوب ومستمر، فإننا ماضون في هذا الطريق الذي لا نجد له بديلاً.

إن التحديات الظرفية والإقليمية والدولية تلقي بظلالها على سرعة الإصلاح، وأنها تحديات تتجاوز مسؤولية السلطنة وإمكاناتها، فهي تحديات جماعية، في إيجاد حلول سياسية لما يحدث في المنطقة من حروب أهلية وإقليمية، هو مسؤولية جماعية، وهنا نؤكد على سياسة الدبلوماسية الهادئة التي تقوم بها عُمان، ودورها في إرساء السلام في إطار الحوار.

كما أن محاربة الإرهاب المهدد للأنفس والحريات والممتلكات، هو مسؤولية جماعية.

وفق هذا المنطق رحبنا بتوصياتكم، ونرحب اليوم بتعليقاتكم، وبيانات الدول، وأصحاب المصلحة، ونعد بالإصغاء إليها، وبتدبرها بكل رحابة صدر، وسلامة نية؛ تحقيقاً للهدف الأسمى، وهو إيلاء الإنسان مكانته، متمتعاً بكل حقوقه.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نرفع إلى سعادة الرئيس، جزيل الشكر، والتقدير على دوركم ومساهماتكم، وإدارتكم الحكيمة لأعمال مجلس حقوق الإنسان، نحو تحقيق أهدافه المنشودة، راجين لكم كل التوفيق والسداد، وشكراً.